



Copyright © King Saud University

٢١٦٢

رق

رسالة في أحكام القضاء (أصلها من تأليف

قره بعلبي، حسين بن محمد - ١٠٠٢ هـ
كتب سنة ١٠٩١ هـ

١٥ ق ٢١ س ٢٠ ر ١٥ خ ١٥ م
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بها
أكل أرضة

٢٦٦٧

منسجم المؤلفين ٤ : ٥٦ - هدية المعارفين
٣٦١ : ١

ويعول على المؤلفين - تاريخ النسخ

ولا يلقى ذلك لبقه أصحابنا وإي مشقة للكاتب في كثرة
 الثمن وإنما أجر مثله بقدر مشقة وبقدر علمه في صنعة
 أيضا كما يستأجر الحكاك واللقاب فإن قلنا أجر السجل
 على من يجب على المدعي أو المدعى عليه قلت قبل يجب على المدعي
 لأن به اجراء حققة وكان نفعه راجعا اليه وقال صاحب
 المحرر على المدعي عليه لأنه هو الذي يأخذ السجل وقال قاضي خان
 على من استأجر الكاتب وإن لم يستأجر واحد ولكن أمره القاضي
 فعلى من يأخذ السجل فعلى هذا أجره الصكاك على من يأخذ الصك
 في عرفنا **الفصل الثاني** في طريق القاضي إلى الحكم فيه
 من قبل شهادته ومن لا تقبل **اعلم** أن طريق القاضي
 يختلف باختلاف المحكوم به فإن كان من حقوق العباد والمحضة
 فالطريق للقضاة عبارة عن الدعوى والمجتهد أما البينة أو
 الاقرار أو اليمين أو القسامة أو علم القاضي بما يريد أن يحكم به
 أو القرائن الدالة على ما يطلب الحكم به لانه وصحة بحيث يصير
 في حين المقطوع به فقد قالوا لو ظهر النسيان من داره معه
 سكين في يده وهو متلوث في الدماء سريع الحركة عليه أثر
 الخوف ظاهرا فدخلوا الدار في ذلك الوقت على الفور فوجدوا
 بها النسيان مذبوحا بذلك الحين وهو متوضج بدمايه ولم يكن
 الدار غير ذلك الرجل الذي وجد تلك الصفة أنه يؤخذ به
وأما الدعوى هي عبارة عن قول مقبول عند القاضي
 يعده قايلا في الشرع طالبا حقا قبل غير أو دفعا عن حقد

رسالة في نفسه
 في كل طريق فقهنا فقه
 في كل وقتنا الله لا يخافنا ولا يضرنا



National Library and Archives of Iran

نفسه غير حجة صفه لقول **وسر وطها** كونه المدعى وطلعه على عليه
عاقولين ومنها معلومية المدعى به ومنها كونه المدعى به مما
يحق له البتة ودعوى ما يستحيل بثبوته باطله كقوله لمن لا يولد
مثله مثله هذا ابني او قال ذلك لعرفه والنسب ولم
الحكم المستحيل عادة كدعوى فقير اموا لا عظيمه على
عنى انه غصبها منه والظاهر عدم سماعها **ومنها**
كونها بلسان المدعى فلا يصح بلسان وكيله الا برضى
خصمه عندا في حيفه رحمة الله عليه اذا لم يكن به عذر
ومنها مجلس القضا فلا تنبع بي والشهادة الا بين
يدي القاضى **ومنها** خصمه الحضم فلا تنبع الا على
خصم حاضر الا في النسب والجرية **ومنها** كون المدعى
مطلوبا فلا تنفع دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان
عزله كذا في العناية وهذا فيما اذا ادعى نفس الوكالة
قبل التصرف اما انما في سماع كذا يكون غاصبا فان
قلت اذا عجز المدعى عن الدعوى على ظهر القلب فهل
يكفى دعواه في ورقه ويدعى بها ام لا قلت قال
في خزانة المفتين ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى
على ظهر القلب يكفى دعواه في صحيفه ويدعى بها وسمع
دعواه **واما** الحضم فهو ما اصيل او وكيل او وارث او
وصي او بينه وبين الغائب اتصال **ولصحة الدعوى**
سرها منها ان لا يصدر عن المدعى ما يناقض دعواه

لاستحالة



لاستحالة الجمع في الصدق بين السابق ولاحق حينئذ
وقد اعتقدوا التناقض في بعض المسائل التي يظهر فيها
عذر المدعى **واما** يتوعد تعريض الدعوى فتقولنا قولنا
مقبول عند القاضي وقولنا يعزبه قائله في الشرع طالبا
فصل عن الشهادة فانها وان كانت قولنا مقبولا عند
القاضي لان الشاهد لا يعزبه في الشرع طالبا وقولنا
او دفاعا عن حق نفسه اما مولد حول معنى المعارضة
اذ في سماعها وجهان وقد رجع بعضهم صحتها والمدعى في
المعارضة لا يطلب حقا قبل غيره وقولنا غير حجة صفه
لقول فهو فصل عن عين الاستحقاق فان قيل مقبول
عند القاضي يعزبه قائله طالبا حقه ولكنه حجة فلا بد من
اخراجها من تعريف الدعوى **واما** المسائل التي
يعتبر فيها التناقض اذا امر المسلم باقتضائه فزعم
المأمور انه قضاه عن امره وصدق الامرو كان
الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع فراجع المأمور على
الامر بالمال الذي صدقه اذ امره للراي فحارب
الدين بعد ذلك وادعى على الامر المديون بدينه وان
المأمور لم يقضه شيئا وحلف على ذلك فقضى له القاضي
على الامر باداء الدين فادعى الامر على المأمور
لما كان رجع به عليه بحكم تصديقه فعزبه الدعوى
مسموعة مع التناقض لان القاضي اكد المدعى



الذي هو الامر فيما سبق منه من تصديق المأمور حيث
 قضى عليه بدفع الدين الى المدين وله ان يرجع على
 المأمور ولا يكون تصديقه اياه في الدفع الى المدين
 والحال ما ذكرنا فعالة من الرجوع عليه بالماله
 والسقي بالشيء ذكر **ومنها** مسئلة الاقرار بالرضاع
 اذا قال هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطا صدق في
 الخطا وله ان يترجى وجهها بعد ذلك وهذا شرط لعدم
 التوثيق على قياره او اشهره عليه شهودا **ومنها**
 تصديق الورثة الزوجه على الزوجية ودفع الميراث
 اليها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق
 المانع منه حيث سمع دعواهم لقيام العذر في ذلك
 لهم حيث استنصحووا الحال في الزوجية وخفيت عليهم
 البينونة **ومنها** ما اذا ادى المالك ثمن الكتاب
 ثم ادعى العتق قبل الكتابة لانه نجى عليه فعلم به بعد
 الكتابة **ومنها** ما اذا اقر له بالرق ثم ادعى عليه
 بالعتق كذلك **ومنها** ما اذا استاجر دارا ثم ادعى
 ملكها للموخر وانما صار للمستاجر ميراثا من ابيه
 اذ هو مما نجى **ومنها** كما في مجمع الفتوى باع ارضا
 منه على وثقها ثقبيل من ملقط السهم فدى **ومنها**
 اخو الزوجه اذا مات فقام الزوج الميراث ثم
 ادعى انه كان طلقها هكذا ذكره ابن العرس في الفتاوى

المدعي

المدعي قلنا **ومنها** ان هذه مستفادة مما تقدم
 من تصديق الورثة الزوج على الزوجية فلا حاجة
 الى ذكرها هنا **ومنها** ما اذا اخلعت المرأة من
 من زوجها مال ثم ادعت انه قد باها قبل ذلك سمع
 دعواها وترجع ببدل الخلع **ومنها** اذا اشترى
 ثوبا مطويا في جراب ومنديل او غير ذلك فلما نشده
 قال هذا متاعى سمعت دعواه وقبلت بينته والدعوى
 بالملكه سموعه مع الناقض في جميع هذه الصور
 لموضع العذر على الرجوع ومن لم يباح من اعتبار الناقض
 في جميع هذه الصور مطلقا بجميع سماع الدعوى ابدى
 المدعى عذره عند القاضي ام لا ويكتفى القاضي بما كان
 العذر اقول **ومنها** قد نقل مولانا ابن العرس فيه
 خلافا قلنا **ومنها** فيه اقوال اربعة قال في البرازية
 اخبر شيخ الاسلام خواهره انه كان التوفيق
 يكفي وذكره في شرح الجامع الكبير ان التوفيق
 بالفعل شرط في الاستحسان والقياس لا كفايا مكانه
 قال بكر ومحمد ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض
 فحمل السكوت على المذكور وذكر المحمدي واختار ان الناقض
 من المدعى لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان
 وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان
 وجوده ووقوعه والظاهر حجة في الدفع لانه الاستحقاق

مسئلة قال في البرازية ولا يجوز
 للوارث والقيم بيع التركة قبل
 عدم الوصي بدلين وانما ذلك للحاج
 وفي الفصول العارضة ان التقاضي
 ان يبيع التركة وتوفي حق القضا
 عند مولانا شيخ الاسلام محمد بن



وتقال ايضا ان تعدد الوجود لا يكفي الامكان واذا
اتحد يكفي الامكان **واما الكلام** على من تقبل
شهادته ومن تقبل شهادته فنقول اعلم يا ابا الشهادة
لها معياران احوى وشرعى اما الاول ففي عبارة عن الاخبار
عن صحة الشيء عن مشاهدة لا عن تخمين وحسبان واما الثاني
ففي عبارة عن اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة
في مجلس القاضى فتخرج شهادة الزور وقول الرجل في
مجلس القاضى اشهد بكذا البعض العرفيات والاخبار بدون
لفظ الشهادة فان قلت **الشهادة** اذا بطل بعضها
هل يبطل كلها ام لا قلت **قال** في جواهر الفقاوى
الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها حتى لو ادعى على رجل ما لا
معلوم ومجهول لا يقبل على المجهول ولا على المعلوم ايضا
ولا يقبل شهادة المقتوف وان تارت خلافا للشافعي رحمه الله
ولا شهادة الخبيث المشكك الا مع رجل وامرأة وشهادة
العدو على عدوه وكذا القاضى فان قلت **ما العداوة**
التي ترد الشهادة بها قلت **هي** ان يكون بين الشاهد
والشهود عليه عداوة بسبب قذف او قتل ولى او جرح
لا مطلق المخاصمة ولا يقبل شهادة العبد والمكاتب والمدرس
وام الولد والشريك لشريكه فيما هو شريك فيه والمفاوض
والذى جهر الى نفسه بشهادته معناه وشهادة النكاح
التي تقوم على النفي وشهادة اهل الكفر على المسلمين وشهادة

وعيان

ق

المولى

المولى لما ذنبه ومكاتبته وهو الذى جهر الى نفسه بشهادته
معناه وفي جواهر الفقاوى **قال** بال في الماء الجاري يقبل
شهادته لانه وان سماه ابو حنيفة حائلا على العمل لا يقدح
في الشهادة وفيها اختلاف الزمان والمكان بين اليهودى
الاقوال غير معتبرا اما في الافعال فهو معتبر كما لو شهد احدهما
انه ضربه في السوق في يوم وشهد اخر انه ضربه في الجور
في يوم كذا لا يقبل وكذا القتل وسائر الافعال فان قلت
ما الفرق بين الاقوال والافعال قلت **الفرق** ظاهر
لان الفعل الواحد في مكان غير متقور وذكر في الجامع الصغير
اذا اختلف اليهود في الايام او البلدان لا يقبل لانه لا يتكرر
فان قلت **يشكل** على هذا ما ذكر في جواهر الفقاوى ولو
اختلفا في النكاح فشهد احدهما انه تزوج يوم الجمعة والاخر
انه تزوج يوم السبت لا يقبل مع انه من الاقوال قلت
وان كان من الاقوال يكن الوقت **فان** العمل وهو حصول
الشهود ذكره الامام الزاهد في مختصره فان قلت
رجل تحمل الشهادة في حال صغره واداهما في حال كبره
هل يقبل ام لا قلت **قال** في جواهر الفقاوى رجل تحمل
الشهادة في حال الصغر على بيع او شراء او نكاح ثم قامها في
حال الكبر فانها تقبل اذا كان ذلك كرا لها شهادة عمال الوقت
لا يقبل لانهم باخذوا الاموال بعرض حق ويعرفون به بالفسق
مكررا ذكر وهو الصحيح وما ذكر في الجامع الصغير جائزة اراد به

اعوان السطان وهذا في العصر الاول كانوا يعملون في الصدقات
وجبايات الحقوق الواجبة مما هو لا الذين في زماننا لا قبل
شهادتهم ولا يشهدون من يلعب بالسطرخ ويرون
السطرخ بالسبين المهمة هكذا سمعته من والدي ينقله
عن ذرة الغواص لا لي القاسم الحبري **فاسق** **باب**
وقال رجعت الى ذلك فاشهد علي اني رافضى لا يكون
رافضيا بل يكون عاصيا ولا يجوز للشهود ان يشهدوا عليه
انه رافضى وان قال ان رجعت فهو كما فر فرجع لا يكون كافرا
قلت هذا الذي يقصد المتبري اما اذا قصد ان يكون
كافرا **السهاد** في الخدو وسبيل بالتأخير في الاداء او
تقديم العهد وقد حكى عن جمال الدين الزدوي انه يقبل
ووافقه في ذلك فخر الدين محمد بن محمود المصري كذا في
حواهر القناوى وسئل قاضي القضاة السعيد شيخ الاسلام
القاضي محمد بن محمد عن هذه المسئلة فقال لا تسمع لصيرورهم
نسيقه وامكان الحمل على الحق والطغيه ثم سئل كثير عن المسئلة
مروية قال اختلاف اشخاص فيه بناء على ملة الاصل موجود
واما الحبس قال في مجمع القناوى للرجل ان يحبس عنده
بالدائن فما فوقه في قناوى العناني وفي الخبر انه المحبوس
لا يضرب ولا يفتد ولا يغفل ولا يقاتل بين يدي القاضي هاته
وفي الخبر الرايق لشيخ والدي لا يضرب المحبوس ولا يفتد ولا
ولا يغفل الا في مسائل اذا امتنع من الاتفاق على قربه واذا لم

يعسم

يعسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كما في السراج الوهاج من
القسم واذا اتى عن كفاية المظالم مع قدرته كما صرحوا به
فان قلت **رجلان** لهما على اخر دين الا ان لاحدهما اكثر
فهل لصاحب القليل حبسه وليس لصاحب الكثير ان يمنعه قلت
قال في مجمع القناوى رجلا ن لهما على اخر دين الا ان لاحدهما
اكثر فلصاحب القليل ان يحبسه وليس لصاحب الكثير ان يمنعه
ولو حبسه واذا احدهما اطلاقه فلا حرج ان يمنعه وفي قناوى
قاضي خان الحر والعهد والمبالغ والصبي والمأذون في الحبس سوا
وكذا الاقارب والاجانب الا الوالدان والاجداد فانهم
لا يحبسون في ديون قروهم الا في النفقة وفي الخبر الرايق
لشيخ والدي وفي الخلاصة يخرج بالكفيل ليفضل الوالدان
والاجداد والحدائق قال وتعقبه في شرح الكمال ابن المامر
قال نص محمد بن المحبوس لا يخرج ابدا قال ويدفع هذا بان
كلام محمد بن الاصيل وكلام صاحب **الفتاوى** في الكفيل فان قلت
اذا كان المحبوس يريد ان يخرج ويهرب هل القاضي ان يضربه
ام لا قلت **قال** في مجمع القناوى وفي واقعات المناظري
عن محمد رحمه الله اذا حبس رجل وكان محتال في الخروج من الحبس
بالهرب او يطلب من العمال لخرجه فحسن ان يؤدبه بالسياط
لينتهي عن ذلك والله اعلم **الفصل الثاني**
في احكام المحكوم له هو اما الشرع كالحقوق المحضة لله
تعالى ولا يفقد في ذلك الى الدعوى او الشرع والعبد في



الامور التي فيها حق الشرع وحق العبد وانت جدير بان هذا
 القسم نوعان نوع الغالب فيه حق الشرع وهو نوعان نوع
 لا بد منه من الدعوى كحد القذف وحد السرقة ونوع لا يحتاج
 فيه الى الدعوى كالحاق اذى في المنزل وفي الخلاصة رجل غاب
 فترت امراته فاقام الزوج بيته انما امراته لا يعرفها
 القاضي لا بد منها ان يقول وجدت البينة على الفراق وهذا
 اذا ادعت هي الفراق حين تزوجت في فوايد شمس الاسلام
 محمود الا وزجدي **والمستتر** في المحكوم له ان لا يكون
 غائبا الا اذا اقام مقامه عنه كالوكيل واما المدعي هو من
 لا يحضر على الخصومة اذا اتركها وقيل الممنوع بغير الظاهر
 وقيل الطالب الذي اعتبر القاضي طلبه شرعا وعن بعضهم ان
 المدعي من شمل كلامه على الاثبات ولا يكتفي بالثبوت حتى قالوا
 لو قال رجل هذا العين ليس لك لا يكون هذا الرجل مدعيا
 واما المدعي عليه من يكتفي بالثبوت في بصر خصما بقوله ليس لك هو
 جواب **واما** مسئلة القضاء على الغائب فقد ذكر علماء ونا
 فيها خلافا وفي الخلاصة ونصب لوكيل عنه صح اصحابنا بانه
 لا يجوز للقاضي الاقدام على ذلك فان قلنا لو فعل ما ليس له
 وقضى هل ينفذ ام لا قلنا **قال** في الخلاصة من تكرر المفقود
 وينفذ بالاجماع وعين مو لا نا والردى عن بعض الكتب لا ينبغي
 للقاضي ان يقضى للغائب من غير خصم كما لا يقضى على الغائب الا ان
 مع هذا لو وكل وكلا وقضى فهو جائز وعليه الفتوى وفي مجمع

الفتاوى

الفتاوى ولو قضى القاضي محضه وكيل الغائب وصي
 الميت يقضى على الغائب **على الميت** ولا يقضى على الوكيل
 والوكيل لا يكتب في السجل انه قضى على الميت وعلى الغائب
 لكن محضه وكيله ومحضه وصيه كذا ذكر الحنفية رحمه الله
 عليه وقال ابو حنيفة اذا كانت الدار في يد ورثة واحد هم
 غائب قائم رجل انه اشترى نصيب الغائب واقام على
 ذلك بيته هل يقبل هذه البيعة على بقیة الورثة الذين في
 ايدهم الدار فهذا على وجهين اما ان تكون بقیة الورثة
 الذين في ايدهم الدار مقرين بنصيب الغائب او منكرين
 فان كانوا مقرين بنصيب الغائب قائم لا يقبل بيعة لانها
 قامت على اثبات الشراء على الغائب وليس على الغائب خصم حاضر
 واما قلنا ليس على الغائب خصم لان احدا الورثة يتنصب خصما
 فيما يستحق الميت ويستحق عليه فاما فيما يستحق على صاحبه
 فلا يتنصب خصما عنه على ما بينا **والا** لو انكر بن نصيب
 الغائب تسمع هذه البيعة وثبت الشراء على الغائب حق لو حضر
 لا يكلف المدعي اقامة البينة ايضا في دعوى مشروط حق اهر
 راده **ففي** بشهادة الفساق على الغائب او قضى بنكاح بينهما
 بشهادة رجل وامرأتين على غائب ينفذ قضاؤه وان كان
 من مجوز القضاء على الغائب لا يجوز شهادته الفساق ولا شهادته
 النساء مع الرجال في النكاح لكن كل واحد من الفصلين مختلف فيه
 فقد قضاوه فيها لان المجتهد يتبع الدليل ولا يتبع القائل

قاضي

ولا ينفذ قضاؤه كذا في آخر سبب من ياد ات قاضي خان
قال في الخزانة انه ينبغي في ظاهر الرواية القضا
على الغائب يكون مختصا به وفي المتن لا ينفذ ويتوى
اليوم على رواية المتن كيلا يتطرقوا هذا الطريق
كذا في فوايد الامام من مجمع الفتاوى وفي البرازية
ادعى على الغائب ليس للقاضي ان يصب ويكلامه ومع هذا
لو سمع البينة على الغائب بلا وكيل وقضى فقد وفي البرازية
ايضا والحيلة في اثبات الدين على الغائب ان يكفل للمدعي
رجل يكفل ماله على الغائب ويحرم المدعي كفا له شفاه
فيدعي المدعي عليه ما لا تعلمه باللكفاله المطلقة فيفسد
الكفيل باللكفاله وينكر لزوم المال الذي له على الغائب
فيمنع المدعي على لزوم المال على الغائب فيقضى بالمال على
الكفيل لا قراره باللكفاله ثم يرى المدعي الكفيل عن الكفاله
ويثبت المال على الغائب فيقول الكفيل خصما عنه لان ما يدعي
على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب وفي مسئلة
يكون الحاضر خصما عن الغائب وهذا اذا كانت الكفاله بكل
ماله على الغائب اما اذا ادعى انه له على الغائب ألف درهم
وهو كفيل عنه وبرهن فالقضا به لا يكون قضا على الغائب
الا اذا ادعى الكفاله عن الغائب بامر فحينئذ يكون القضا
بالمال المعين قضا على الكفيل والغائب وفي دعوى الكفاله
بكل ماله على الغائب لقضا بمال معين يكون قضا عليه سواء

ادعى

ادعى الكفاله بالاسم لا وما ذكرنا ان الخصم شرط
قبول البينة فلا يقبل على الغائب محمول على ما اذا اراد
ابطال يد الغائب واستيفاء شيء منه انما اذا اراد
ان يأخذ حقه محض في يده يقبل البينة وان على الغائب
وسمي هذا بينه كشف الحال اصله مسئلة الجامع الكبير
ان من باع عبدا فباع المشتري عبدا فباع يرفع الامر
قبل نقد الثمن وقبل قبض العبد فان البائع يرفع الامر
الى القاضي ويرهن على دعواه فيبيع القاضي العبد ويوفيه
الثمن ولا يحتاج الى نصر الوكيل عن الغائب لاقامة البينة
على ما ادعاه فيكون روايه ومن استأجر ابلا الى مكة
من العراق ذاهبا وجائيا ومات المجرى في الطريق
فالمستأجر يبركهها بالكر الى مكة مخيا للذهاب اليها
فاذا بلغها رفع الامر الى القاضي فيبيع الدابة
باعها وارسل ثمنها الى ورثته فان اراد المستأجر ان
يأخذ اجرة العود من ثمنها يكلفه اعادة البينة بذلك
وكذا اذا ادعى رجل على رجل بدعوى ويعلم القاضي ان هذا
المدعي عليه مستحدا لا يسمع القاضي هذه الخصومة وفي
الخلاصة واسارا الامام حوا هره اده شهادات الجامع
الى انه يجوز فقال رجل حاضر ورجل غائب فادعى الحاضر
على رجل ذكر انه غريم الغائب ادعى هذا المدعي على الغائب
وكله يقض الثمن حق له على الغريم وانكر المدعي عليه الوكالة



فأقام المدعي البينة بقضى القاضى بالوكالة قال ودلت
المسئلة على جواز المسعرة قال ذكرناه غرض القاضى
ولم يقل هو شريك في باب قال الصدر الشهيد فثبت عندنا
بمحول على ما اذا كانت القاضى لا يعلم بذلك حتى لو علم
القاضى بذلك لا يثبت **الفصل الرابع** في
احكام المحكوم عليه هو العبد دائما لكن تارة يكون واحدا
وتارة يكون غيره واحدا فالواحد هو المدعي عليه وفيه
بانه الذي اذا ترك لا يترك وقيل المتمسك بالظاهر
ثم اعلم ان المراد بالواحد هذا ما عين وتخص
سواء كان واحدا بالعدد او غير ذلك كجماعه اشتركوا
في قتل انسان ووجد من كل منهم صالح الازهاق فانه
يقضى القاضى عليهم بالقصاص والمداد بكافة الناس كالقضا
بحرية الاصل قال القاضى الحريه الاصله يكون قضا على
الناس كافة اما القضا بالمدان المطلق قضا على المدعي عليه
واما حقوق الشرح فيها ما يحتاج الى دعوى كحق القدر
والسرفه ومنها ما يحتاج الى دعوى في استيفائه والحكم به
الدعوى مطلقا كذا راي في بعض الكتب المعتمدة وفي فصول
العاديه عن فداوى رشيد الدين ان كان الوقف على قوم
باعيانهم لا بد من الدعوى لقبول البينه عند الكل وانه
على الفقهاء وعلى مسجد فعندهما تفعل خلا قال لا يثبت
فان قلنا هل يشترط حكم القاضى لثبوت رمضان

ام لا قلنا **قال** محمد بن الحسن رحمه الله عليه لا يثبت في
هذا لا ينبغي ان لا يشترط بل يكفي الامر بالصوم والخروج
الى القاضى كذا في شرح الوهبانية في الاصلين
المسئلة الخامسة فيما ينبغي قضا القاضى فيه
وما لا ينبغي **اعلم** ان كل شئ اختلف فيه فقضى القاضى
فيه كان قضاؤه جائزا وفي مجمع القياوى في نكاح الخلاصة
في فداوى النسب يجوز للقاضى الشفعوى ان يبطل العقد
اذا كان الزوج بتمهاده الفساق والخلفى ان يفعل ذلك
وهي مسيله القضا على خلاف مذهبه وكذا لو كان النكاح بغير
ولي وابالفا الكبرى ثم تزوجها من غير محلل وقضا القاضى
بصحته هذا النكاح وان لا يقع الطلاق اخذ بقول محمد بن
الحسن رحمه الله قال الامام النسب في رحمه الله كان استاذي
شيخ الاسلام محسن لا يرى ذلك فان محمد بن الحسن رحمه الله
عليه اذا تزوجها بغير ولي محرابا لئلا يكبره له ان
تزوجها اما لو بعث الى الشفعوى حتى يعقد بينهما ثم قضى
بالصحته يجوز وان اخذ القاضى الكايتا والمكتوبه اليه شيئا
لا ينفذ القضا وان لم يأخذ شيئا نفذ القضا قيل له هل يظهر
بهذا ان الوطى في النكاح الاول حرام او فيه شبهة واذا كان
ولديه خبث ام لا قال رحمه الله لا والله لا والله الامام الاجل
الاستاذ لا يجوز الرجوع الى الشفعوى لانه المهن المضاه
اما لو فعلوا وقضى بغير القاضى اذا قضى في محل اجتهاد وهو

يرى خلاف ذلك قيل ينفذ وقيل لا ينفذ وفيه خلاف بين
التي جنيته وبين التي يوسعه ~~وغيره~~ نعتة ينفذ وعندهما
لا ينفذ حتى لو صدرت المسئلة معلومة للسلطان ~~التي~~ له
ان ينفذ ذلك ذكره لمهدي الدين في فوائده ~~وذكر~~ صاحب
المدخل في اختلاف الروايتين في هذا فقال ذكر الخلاف في
بعض المواضع في فوائده القضا وفي بعضها ذكر خلاف حل الاقدام
على القضا فان قلت ~~هل يشترط العلم بالخلاف ام لا~~
قلت قال في النهاية معزيا الى المحط العلم بالخلاف
شروط حتى لو قضى في فصل بجهته فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز
قضاؤه عند عامة المشايخ ولا يصحبه الثاني قال سمش الائمة
هذا موقوف اهر المذهب قال في الفوائده الدورية اختلف فيه
ورجح غير واحد انه غير شرط فينفذ على المخالف ان علم القاضي
بالخلاف ام لا يعلم وقال المحقق المام بن الهمام في شرح الهداية
بعد ذكر الخلاف في فوائده القاضي بخلاف رايه والوجه في
هذا الزمان ان يفتي بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا ينعله
الا لهوا باطل لا يقصد جميل واما الناسي فلان المقلد ما قلده
الا الحكم لمذهبه لا يذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد
فاما المقلد فاما واه السلطان الا الحكم لمذهبه التي جنيته
رحمة الله عليه مثالا فلا يملك المخاتفة فيكون معزولا بالنسبة
الى ذلك الحكم فان قلت ~~هل يجوز للقاضي الخفي ان يامر~~
غير يحكم في مسئلة خلاف ام لا قلت ~~قال في مجمع الفوائد~~

لا

كما لا يجوز للقاضي ان يفتي بخلاف رايه لا ينبغي له ان
يامر غيره بذلك لكن يأسر لم يفتي اليه ان يسمع خصوصا
ويفتي بينهما وبعد ذلك ان كان القاضي الاول او الثاني
اخذ ما لا يصح فسخه عند الكل ولا يبريد قضاؤه وان اخذ
احده الخا به ينفذ الا اذا اخذ زيادة على احده الممثل
الفصل السادس في الحكم الحكم يقال على معان
الاول اسناد امرا الى اخر اجابا او سلبا الثاني ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وهو اصطلاح منطقي
الثالث خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالاقضا
او التحجير او الوضع وهو اصطلاح اصولي الرابع اثر
الخطاب الثابت به كالواجب والحرام والحق والفساد
وجميع المسببات الشرعية عن الاسباب الشرعية الخامس
المعنى اللغوي الذي هو الفصل والتميز والقطع على
الاطلاق السادس معنى المحلة السابع قضاء القاضي
وهو المقصود بالذات هنا ويعرف بانه الا بالامر في
الظاهر على صفة مختصة بالمرطقن لزومه في الواقع
شرعا والمراد بالالزام في التعريف اذ ذكره سواء
كان الحاه الى فعل او ترك او اظهار ~~مقتضى~~ معنى في محل
الى غير ذلك وقولنا في الظاهر هو فصل مما لم يرب
الشرع في نفذ الامر بدون القاضي كالعبادات لان
ذلك الالزام راجع الى المعنى الذي هو خطاب الله

٦

وقولنا على صفة مخصوصة فصل عن مطلق الامر اذا اعتبر
ههنا الامر بالصيغة المدعى كالتزمت وقضيت
وحكمة وقولنا بامرطن لزومه في الواقع شرعا فيميل
عن الجور والتشويش بها في معنى ذلك واما امر القاضي
فل يكون حكما اذا وقع بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة
ام لا اختلفوا في ذلك واختار سمس الائمة السرخسي
انه حكم به اجاب شيخ والدي شيخ الاسلام وفي الفصول
العمادية اذا قال القاضي المدعي حكما وكذا لو قال بعد الشهادة
وطلب الحكم سلم المحدث الى المدعي لا يكون هذا حكما وكذا
ذكر المسئلة في الباب الاول من فرائد رشتيد الدين
قال وقبل انه يكون حكما لان امره الزام وحكمه في الذخيرة
ان امر القاضي لا يكون قضا وفي القنية للامام الزاهدي
عن بعض المشايخ ان امر القاضي بتسليم بعض المدعي او
كله بعد اقامه البينة المعادلة يكون من القاضي حكما
بان الصنيع المدعي ويستفاد من ذلك كما قال بعض
المشايخ نقاد القضا ببعض المدعي به عند قيام البينة
على الكل وهي واقعة لم يوجد لها رواية الا هذه ذكره
الزاهدي عن استاذة **واما فعل القاضي** فالصحيح
انه لا يكون حكما وما يستدل على ذلك ما قاله اصحابنا
في كتبهم الصحيحة اذا وقف وقفا على الفقر واحتاج
بعض قرائته فرفع الامر الى القاضي حتى يعطى لهم من

هذا

هذا الوقف شيئا لا يكون هذا قضا من القاضي ولكنه
عنه له الفتوى حتى لو اراد جوع في المستقبل كان
له ذلك بان يعطى غير من الفقر اجمع الغلة واما اذا
قال حكمت ان لا يعطى غير قرائته بزيادة حله وهذا دليل
على ان فعل القاضي لا يكون بمنزلة قضايه فان قلت
قد يستدل على ان فعل القاضي يكون حكما ما ذكره الاصحاب
من تزويج القاضي المغير والصغير حيث لا يكون لها خيار
الملوغ على اخذ الروايتين عن الامام ووجه الاستدلال
كما ثبت في تزويج العبر وجوابه من وجهين احدهما
ان الرواية الصحيحة بثبوت الخيار ولا ينهض ما ذكر
دليلا على المدعي والثاني بناء على تلك الرواية منع الملازمة
بين انتفاء الخيار وكون فعل الزوج حكما من القاضي
واني يكون ذلك والخيل مستحب ثم تزويج الاب والجد
وفعلها الزوج ليس حكما قطعا فلو كان انتفاء الخيار
ملزوما وما يكون التزويج حكما كان تزويج الاب
والجد حكما وهو باطل **واما التفتيد** فقال ابن الغرس
في الفواكه الدررية الاصل فيه ان يكون حكما اذ من صبيح
القضا قول القاضي نفذ عليك القضا فلو اراد رفع اليه
حكم قاض امضاة بشرطه وهذا هو التفتيد الشرعي
في الاصل قلت **واما** في عصرنا هذا لا يراد بالتفتيد
عند القاضي الا انه احاط به علما بما فعله القاضي الاول

هذا

فانه لا يكون حكما نعم لو وقع التنفيذ بشرط الحكم
المستطورية في كذا لفقه من الله وحي وخوفنا يكون
حكما لا يخفى **القاضي** اذا نصب وصيا في تركه مقام
وهم في ولايته والتركة ليست في ولايته او كانت
التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته
او كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في
ولايته قال سمس الامية الحلواني رحمة الله عليه ينع
النصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد وينص
الوصي وصيا في جميع التركة **القاضي** اذا قضى
في فصل مجتهد فيه فقد قضاه الا في مسائل نصب
اصحابها فيها على عدم التقاد لوقف بطلان الحق
مضى المدة او بالتفريق للبحر عن الاتفاق غايها على
الصحيح او بنكاح من نية ابيه او من نية عده الى يوسف
او بنكاح ام من نية او بنتهما او بنكاح المتعة
او بنكاح طاهر بالتقادم او بعدم تاجيل العين
او بعد الرجعة بلا رضاها او بنصف الجهار ان
طلقها قبل الوطء بعد المهر والتعذر او شهاده خط
ابيه او في نسائه نفل او بالتفريق بين الزوجين
لشهاده المصلحة او قضى تولده او رفع اليه حكم
صبي او عبدا او كافرا والحكم بحجر سفيه او ببيع نصيب
الساکت من قن حرره احدهما او ببيع متروك التسمية



عدا

عدا او ببيع امر الولد على الاظهر وقيل ينفذ على
او بطلان عقود المرأة عن القود او بصفة ضمان
الحلائل او بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام
من اوقاف المسجد اما من عند غير كلام او محل
المطلقة بحج ز عقد الثاني او بعد من تلك الكافر
مخال المسلم باخرانه بدارهم او ببيع درهم بدين
يدابيد او بصلاته المحدث او بقسامه اهل المحلة
تلف مال او بحد القذف بالمقربين او القرعة في بعض
البعض او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن
زوجها **القضية السابعة** في العزل والتولية
احمد ان منصب القضاء اعظم المناصب الا الامامة
العظمى منصب جليل المقدار شريف الانتخار كيف
وهو خليفة رسول الله عليه افضل الصلوة والسلام
والقضا بالحق من افضل العبادات واجل الطاعات
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عدل ساعة افضل
من عبادة ستين سنة ويجب على السلطان ان يختار
من العلماء الاجل والاولى والا ورع والا صلح لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا انسانا عملا
وفي رعيته من هو اولى فقد خان الله ورسوله
وجماة المسلمين **القضية الثامنة** لا يترك اكثر من سنة واحدة
ليلا ينسى العلم كذا في شرح الوهبانية ويقال له اذهب

تف

وقد شغلنا كل اجتماع أهل بلدة ونزور وأرجل على القضا
لا يصح يجوز للقاضي قبول الهدية من السلطان ويجوز
للامام قبول الهدية **القاضي** اذا تقلد القضاة الرئوس
قبل يصير قاضيا وينفذ قضاؤه والفتوى على انه لا ينفذ
قضاؤه وكذا لو ارتضى قوم السلطان وعلم به السلطان
ان اذا تقلد القضاة بالشفعة فهو كمن تقلد احتسابا
اذا امر السلطان القاضي بعدم سماع دعوى مضطرب
عليها مدة معلومة لا تسمع ويحب على القاضي عدم سماعها
من حيث هو قاض لا منزول عنها فاما من حيث انه
يحكم **لا القاضي** يعفى بالقدرين الدالة الواضحة بحيث
يصير في حين المقتطوع به العلم بالخلاف بشرط نفاذ
القضا **ام العزل** اعلم ان للسلطان ان يعزل القاضي
ويستبدل مكانه اخر اربعة ويغير ربيعة وهذا خلاف
الوصي فانه اذا كان عدلا ليس للقاضي عزله ولو فعل
ما ليس له هل يعزل فيه خلاف وفي الخلاصة من نسخة
الامام شيخ الاسلام خواهر زاده لا ينبغي للقاضي
ان يعزله لكن مع هذا الوعد له يعزل وهكذا في الفتاوى
الصغرى انه **يُعزل القاضي** اذا ارتضى هل
يعزل ام لا قلنا **قلنا** قال في جواهر الفتاوى اختلفت
الروايات في القاضي اذا ارتضى او فسق يعزل
ام يستحق العزل اجاب البخاريون انه يعزل

ولو لم

وبعضهم قالوا يعزل قال شيخنا واما من اجل الدين
الزهد وي انا منحصر في هذه المسئلة لا اقدر ان
اقول تنفذ احكامه لما ارى من الخليل والارنشا
والجهل والخرابة فلا اقدر اقوا تنفذ احكامه لان
كل اهل زماننا كذلك فلما ثبت بالبطالان لدعي ذلك
الى بطلان الاحكام اجمع فحكم الله بيننا وبين قضاة
زماننا افسدوا علينا ديننا وشرعية نبينا صلى الله
عليه وسلم لم يبق منهم الا اسم او رسم **ان** تعليق
عزل القاضي بالشرط فيصح قال مختريا الى للصغرى
ان تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح الخليفة اذا
كتب الى القاضي والامير اذا وصل اليك كتابي فانت
معزول فوصل الكتاب العزل **ان** **بعضه** **خفا** **ان**
اذا حلت بالقاضي صار معزولا بذهاب البصر وذهاب
السمع وذهاب العقل **السلطان** اذا عزل القاضي لا يعزل ما لم يصل اليه
الخبر كالموكالة حتى لو قضى بقضايها قبل وصول الكتاب
اليه لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل
قبل وصول الكتاب او لم يعلم وروى في يوسف
تالي هنا ايضا **وموت السلطان** لا يوجب عزل
القاضي حتى لو مات الخليفة وله العمال والقضاة
فهم على حالهم قلنا **وليس** هذا كالموكالة فان



الوكيل ينعزل بموت الموكل والفرقة ان القاضي يكون نائبا
 عن العامة فلا ينعزل بموت السلطان والوكيل يكون
 نائبا عن الموكل لا غير فينعزل بموته ثم اذا عزل السلطان
 القاضي ينعزل نائبا بخلاف ما اذا مات القاضي حيث
 لا ينعزل نائبا هكذا قيل وينبغي ان لا ينعزل النائب
 بعزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة
 الا ترى انه لا ينعزل بموت القاضي وعليه كثير من
 مشايخنا كذا في **الفصول القاضية** اذا قال عزلت
 نفسي عن القضا وسمع السلطان ينعزل كما في الوكيل
 اما بدو سماع السلطان فلا وكذا اذا كتب كتابا الى
 السلطان صار القاضي معزولا وقيل لا ينعزل بعزل
 نفسه اصلا لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق
 بقضائه فلا يملك عزل نفسه **وروي** ان اذا
 عزل نفسه بغير محضر من القضاة هل ينعزل ينبغي ان
 يشترط علم القاضي بعزل الوكيل وعزل القاضي نفسه
 فانه يشترط فيهما علم الوكيل والسلطان كذا في الفصول
 العمادية ومثله يتولى الوقف من جهه الواقف الا
 اذا قال للقاضي في وجه كذا في القصة للزاهد
 وينبغي ان يشترط علم الوكيل اذا عزله الموكل لا الاحتياج
 فيه الى علم الوكيل وينعزل عند وجوده علم به الوكيل
 او لم يعلم والعزل الحلي يكون بموت الموكل ويجوز

العين

في قوله لا ينعزل
 بغير محضر من القضاة
 هل ينعزل
 نعم

العين المأمور ببيعها عن ملكه او جنونه جنونا
 مطبقا وهو بكسر الباء بمعنى الجنون الدائم ومنه قوله
 بعض العرب اطبق القيم السماء اذا اشتويها وشرط
 الاطباق فيه لان قليلة بمنزلة الاعضاء فلا يبطل الوكاله
 وحده عندنا في حنفية قدس الله سره ورفع يوم القيمة
 على الاسرة مقدار شهر فاذ ادام شهرا كان مطبقا
 وعند محمد بن الحسن نور الله وجهه وقدس صرحه
 بحول والغياذ بالله تعالى من ذلك كله ونسئل الله
 العظيم ان ينحنا من كل كرب ولا يحاه من حوته العيا
 وقيل في كبري **القاضي** اذا اولاه السلطان القضا
 فرد القاضي ذلك هل له ان يقبل بعد ذلك ام لا ان
 قلده مشافهة ليس له ان يقبل بعد ما رد وان قلده
 معاينه فان بعث اليه مشافهة فرده شر قبله وله
 ذلك وان كان التقلد مشافهة فرده كان له ان
 يقبل بعد ذلك ما لم يعلم السلطان برده اليه كما في
 الوكيل والوصي قال شيخ والدي في الاستبصار الفتوى
 على ان النائب لا ينعزل بعزل القاضي وقال ايضا
 اذا كان القاضي مازونا بالاسواق واستخلف
 غير فوات القاضي لا ينعزل الخليفة نائب القاضي
 في زماننا ينعزل بعزله وموت القاضي اذا امتد
 القاضي الخليفة بتخليف الشهود يجب على العلماء ان

قف

يقولوا له لا تكلف قضا تلك في ذلك وفي القواعد التي بينه
 الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن الدين
 المدعى به لكن لا جبر على بيانه وفي طلب الجاسية بينه
 بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع فلا جبر وهما في
 الحائنه وفي التقريظ بين الشهود وفي السؤال عن
 المكان والزمان وفي تخليف الشاهد ان رآه حار
 كما في الصيرفيه وفيما اذا باع الاب او الوصي عقار
 الصغير فالراي الى القاضي في نقصه كما في بيع الحائنه
 وفي مدة حبس المديون وفي عقيد المحبوس اذا خيف
 فراره وفي حبس المديون في حبس القاضي او اللصوص
 اذا خيف فراره كما في جامع الفصولين وفي سؤال
 الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر
 ما لا يجوز كبيع الوقف ورهنه فالراي للقاضي ان شاء
 عزله وان شاء ضم اليه اختوته في خلاف العاجز فانه
 يضم اليه **القاضي** اذا اولاه الخليفه قال له وليتك
 قاضيا لا يكون قاضيا في المدة التي هو فيها ومسائل
 التولية والعذر اكثره لكن كل شيء وما يليق به
الفصل الثاني فيما يتعلق بذلك وفي ادب
 القاضي للصدر الشهيد الثاني يعطى بما شهد به
 عند الاله وكذلك لا يصلح حكي عن الشيخ الامام
 عبد الواحد السبكي ما يفعله القاضي من التفويض
 الى



الى شافعي المذهب يجوز بيع المديون وفسخ المدين المضافه
 وهي ان يقول لامراه ان تزوجتك فانت كذا المأخوذ
 قوله القاضي الشافعي اذا كان المفوض يرى ذلك بان
 قال لاح لي اجتهاد الى ذلك اما ان لم يقل ولا لانه لو
 فعل المفوض لا ينفذ فكيف يصح التفويض الى غيره قلت
 قال في الفصول العامة به وغيرها هذا احتياط ويصح
 التفويض وان كان لا يرى ذلك في شرح التمه وفي
 شرح القاضي ان عندنا في حقيقه قدس الله سره
 وروعه يوم القمه على الاسره فيقف قضاؤه لو قضى
 بنفسه فيجوز تفويضه وبه يفتي وبعض المشايخ ذهب
 الى عدم جواز التفويض المفيد مطلقا **الفصل**
بالعجز عن النفقه والزوج غائب لا يصح ان لا يصح
 حتى لو كان الها من شافعي لا يدفع قضاؤه الى حنفي
 فاجازه فالصحيح انه في يومه اذا قاله الزاهد في
 وغيره من الافاضل **الحكم** يجوز عزله قبل ان
 يحكم وفي مجمع الفتاوى ادعى رجل في محضر قاض رجل
 بمال من غير بيان السبب برده هذا المحضر عند عامه
 العلما لان المال لو كان واجبا للمدين المالك فلما اعرض
 عن ذلك ومال الى عذر دعوى المال وهو الاقرار علم به
 انه كاذب في دعواه كذا ذكره الامام السرخسي
 في ادب القاضي في باب الرجل يدعي الشيء في يد رجل من

قف

الرفيق والمناج في فداوى قاضي ظهير في محضر دعوى الوصى وذكر
في المحيط ادعى ما لا معلوما وقال من دوى ادعى مال مالى يد
نيسف حسابى كد ميان من وه ونولا تقع الدعوى بهذا المصنف
مجمع الفتوى ايضا حكاية خط مولانا ركن الدين رايت خط مولانا
تاج الدين صدر الاسلام الى وجدت بخط حدى صدر الاسلام
طاب تراه وسمعت من ان احدا الورثة اذا صالح غير الميراث
وابراه ابراه مطلقا عما تم ظهر شي في التركة لم يكن ظاهرا وقت
الصالح هل له ان يدعى نصيبه بعد الابراء العام قال لا رواه
عن اصحابنا في هذه المسئلة قال ابو بكر الاعشى لقائل
ان يقول له ذلك وهو الاصح في متفرقات اجازات
المحيط في خلال مسئلة وعلى هذا الواجده احدا الورثة
الباقى ثم ادعى التركة ومحمد باقى الورثة
لا تسمع دعواه ولو اقر بالتركة يومه و
بالرد عليه **الرابع الحاشية** او المستترك
اذا قال ما انت شاه من الغنم فصالحه رب الغنم
على د رايهم معلومة لا يجوز في قول الى خيفه وجه الله عليه
وفي الحاشية الورثة اذا ارادوا ان يدعوا عينا في بد واحد
من الورثة بعد خارج يقولون نصيبنا كذا ونصيبه كذا
ثم صار الكل لنا نصيب هكذا سمعت عن القاضي الامام
رجل بعث عامة الى رفا بيد تليد فانكر الرفا وغاب
التليد او مات فادعى صاحب العامة انها ملكي وصل اليك
حكم



تق

بيد

بيد فلان فلا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكته
وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسع واسد اعلم
هذا احد ما يتسدا يراده وجمعه من المسائل
التفيسه والدرر الا تبسه جعل الله ذلك حال الصالحه
الكرم بفضلها واحسانه واحلنا بحوره في جنانه هذا
مع معرفتي واعترا في باقى قصير الباع في هذا الفن وغير مدعو
اليه بحسن الظن وان من عرض نفسه للبل لا يستهدف
ومن جمع بين كلمتين فقد نادى متاعه في سوق الاعراض
لكن اعوز بالله من شر حسود يرمين بسنان لسانه ويريد
بذلك اظهار خطي واظهار المشانه لكن الى سارة من
حسنهم اقدامهم فوق الحياه ان لم اكن منهم فلي من
جهنم عز وجاه وقد قال الشاعر ان المقاذير اذا
ساعدت الحقت العاجز بالقادر وكان الفراغ من
تمام تأليف هذه الرسالة في يوم الاربعاء الذي قيل فيه ونعم اليوم
يوم الاربعاء وقيل الصبي او اخر شهر رمضان سنة الف من الهجرة
النبويه احسن الله خاتمها بعزه المحروسه لا زال المعهور وبالكبلا
موقوف والمجدد وجد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه
الكرام والتابعين لهم باحسان **الخطام** وسلم يلى
كثيرا داعيا الى يوم الدين ما ربك لعالمين اللهم
الى استذك ان تملنا المراد وان
تخسرنا في زمره العباد والزهاد

امين
وكان اجتماع كاتبه في بيدي قرا جلي شل رايت مرقع
١٠٩١
رمضان

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
صحة وفوق جلب الرزق لسيدى يوسف العجى الكوراني رحمه الله

بِاللّٰهِ يَا نُورِيْ جِدْ بِاِعْتِمَالِ
بِاللّٰهِ يَا مُقْتَدِرِ يَا قَوَّابِ يَا مُرْ

بِإِلَهِ يَكْفِي بَإِذَا الطُّولُ
 هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ السَّلَامُ
 الْمُتَّقِينَ الْبَدِيعُ الشَّاكِرُ الشُّكْرُ الْحَمْدُ
 التَّوَابُ الْغَفَّارُ الْغَافِرُ الْغَفُورُ الْحَبِيبُ
 الرَّحْمَنُ الْجَوَادُ الْفَتَّاحُ الْمُعِزُّ الرَّحِيمُ
 الرَّزَّاقُ الشَّارِقُ الْمُقِيتُ



يا ايا الله العلى الله الرفيع بجلاله
يا ايا الله العلى الله الرفيع بجلاله

فَلَيْسَ عَمَلُهُ غِنَاءُ
بَزْدٍ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ

عَفْرَاءُ اللَّهِ وَلَوْ
دِيهِ وَالْهَامَانِ

[illegible]

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>